

- لقاء مع معالي  
الدكتور سلام  
فياض وزير  
المالية



- أثر التحكيم على العمل التجاري  
- مشروع قانون المبادلات والتجارة  
الالكترونية  
- التحكيم في المجال الهندسي

★ ★ ★ ★

## مشروع قانون تحت الضوء

صدرت مؤخرًا عن ديوان الفتوى والتشريع مسودة مشروع قانون المبادلات والتجارة الالكترونية.

يتطرق المشروع لموضوع حيوي ومتطور ضمن قطاع التجارة والمبادلات التجارية الدولية، بالرغم من حداثة هذا القطاع على الصعيد الفلسطيني.

جاء المشروع في سبعة فصول، ومن ست و سبعين مادة، موضحاً في البداية التعاريف المتعلقة بهذا النوع من النشاط، كما بين، على وجه الخصوص، معنى وقيمة رسالة البيانات والتوقيع الإلكتروني في فصلين متتاليين. اقترح مشروع القانون إنشاء هيئة عامة للمصادقة الإلكترونية؛ وذلك لمنح التراخيص لمزودي الخدمة، ومتابعة أعمالهم، والتصديق على التوقيعات الإلكترونية. كما بين، بشكل عام، هيكلتها واختصاصاتها.

وقد أوردت المسودة الفصل الخامس للمعلومات التي يجب توفرها للمستهلك في التجارة الإلكترونية. كما تم تخصيص فصل للمخالفات والعقوبات، التي جاءت متناسبة مع أهمية وحيوية الموضوع؛ فقد اشتملت على الحبس والغرامة وسحب الترخيص.

لمزيد من التفاصيل، الرجاء متابعة زاوية التشريعات. لقراءة مسودة المشروع، والتعليقات عليها، يمكن الرجوع للصفحة الإلكترونية لتحكيم، ولإرسال تعليقاتكم حول المشروع يمكن مراسلة:

e-commercelaw@tahkeem.com

## أثر التحكيم على العمل التجاري

تتميز العلاقات التجارية عادة بالديمومة والاستمرارية، إلا أن نزاعاً قد يثور بين طرفي أي علاقة، مما يستلزم البت به، دون التأثير على مجمل العلاقة بين الطرفين. بينما قد يشكل اللجوء للقضاء في هذه الحالة إعلاناً للحرب من أحد الأطراف ضد الآخر، ويعتبر الاتفاق على اللجوء للتحكيم بمثابة حل أقل حدة، يسمح باستمرار العلاقة الودية بين الطرفين، وفي الوقت نفسه حل المسألة محل النزاع.

### ٤- التخصص:

يوسع أطراف التحكيم اختيار المحكمين الذين يرغبون بهم، وحيث أن كثيراً من القضايا التجارية قد تكون ذات طابع متخصص، كالقضايا المتعلقة بمسائل هندسية، محاسبية أو بتكنولوجيا المعلومات، فمن شأن إحالتها إلى التحكيم السماح بعرضها، والفصل فيها، من قبل مختصين في هذه المجالات، والذين يتقن أطراف التحكيم في قدرتهم وخبرتهم في مجال معين.

### ٥- السرية:

قد تتضمن بعض النزاعات التجارية أسراراً تجارية، قد يستغلها منافسو أحد الأطراف، في حال عرضها على القضاء، الذي يقوم على مبدأ العلانية. وبالمقابل، يتميز التحكيم بالسرية بحيث لا يشارك عادةً في جلسات التحكيم سوى الأطراف ومحاميهم والمحكمين. كما لا يجوز نشر حكم التحكيم أو أي أمر متعلق به دون الحصول على موافقة كافة أطراف التحكيم.

### ٦- العدالة:

خاصةً في التحكيم التجاري الدولي، حيث أن قضاء أي دولة قد يحابي الطرف الذي يحمل جنسيته. كما قد تبرز هذه المحاباة إذا كان أحد أطراف التحكيم هو الدولة، أو هيئة تابعة لها. حيث يتميز التحكيم هنا بقدرته على تجنب المحاباة. كما تبرز العدالة في مجال التحكيم أيضاً من خلال إمكانية تعيين الأطراف لوكلاء يختارونهم، و يتقنون بهم، حتى لو كان التحكيم في بلد آخر. بينما تشترط معظم المحاكم الوطنية أن يحمل الممثل القانوني جنسية وترخيص الدولة محل فض النزاع.

ما القضاء والتحكيم سوى ينبوعين من ينباع سيادة القانون يصبان في بحيرة العدالة. وقد وجد هذان ينبوعان منذ القدم في فلسطين، كما في غيرها من الأمصار. وإذ يزدهر أحد هذين ينبوعين في حقل ما، فيضحي أكثر استعمالاً من الآخر للمزايا التي يحملها، فإن أيّاً منهما لا يستطيع الغناء الآخر، ولا التقليل من شأنه. ويبقى للأطراف اختيار الآلية الأنسب لحل نزاعهم وفقاً لطبيعة ذلك النزاع، وسعياً لتحقيق أمثل للعدالة.

تشكل التجارة في عصرنا الحاضر العصب الرئيس للاقتصاد. ومن أجل ازدهار التجارة ونموها، لا بد لها من نظام قانوني سليم ومتين يوفر الحماية لأطرافها، وينظم علاقاتهم. ولا بد لأي مستثمر، أو طرف من أطراف العلاقة التجارية، المحلية أو الدولية، أن يتأكد من محافظة القوانين المحلية، والأعراف، أو التعاملات التجارية، على حقوق أطراف العملية التجارية وتنظيمها. وأكثر من ذلك، فلا بد أن يطمئن ذلك المستثمر إلى أن هناك آلية عملية لحل الخلافات الناشئة عن هذه التعاملات، يتم احترامها وتطبيقها من قبل الجميع.

ومن الطبيعي في العقود والمعاملات التجارية أن تثار خلافات بين أطراف هذه العلاقة، مما يدفع بعض هذه الأطراف إلى محاولة فضّ خلافاتهم، عبر اللجوء لأفضل الوسائل لحلها. آخذين بعين الاعتبار دائماً طبيعة ومدى تعقيد هذا الخلاف. وباتت الأوساط التجارية في كثير من بلدان العالم تسعى لحل خلافاتها من خلال التحكيم؛ نظراً للميزات الخاصة الذي يتمتع بها هذا الطريق، مما يجعله أكثر ملائمة لحل النزاعات التجارية. ومن هذه الميزات:

### ١- السرعة:

يستغرق حل أي نزاع أمام القضاء عدة سنوات في معظم بلدان العالم، لكن من المعتاد أن تبت هيئة التحكيم في الخلاف المعروض أمامها خلال مدة قصيرة نسبياً، قد لا تتجاوز الأسابيع أو بضعة شهور. تعود السرعة في حل الخلافات بالفائدة العظيمة على التجار ورجال الأعمال بشكل عام؛ حيث أن الوقت مسألة حيوية جداً، خاصة في خلافات مثل نوعية أو مطابقة البضائع للمواصفات، إذا كانت هذه البضائع قابلة للتلف. ومن البديهي أن ترك الحقوق مؤجلة أو معلقة لفترات طويلة يعتبر خسارة كبيرة.

### ٢- مرونة وبساطة الإجراءات:

في حين يضطر الأطراف في أي نزاع معروض أمام القضاء لاتباع إجراءات طويلة ومعقدة لغاية الوصول لحكم بات، يتميز التحكيم ببساطة إجراءاته نسبياً وبإمكانية اختيار الأطراف للقواعد التي يشاؤون كي تسري على إجراءات التحكيم. تتبع أهمية هذه الميزة في العمل التجاري من إمكانية قيام أطراف النزاع بمواءمة الإجراءات مع ظروف قضيتهم وظروفهم الخاصة، كاختيار أماكن وأزمنة عقد جلسات التحكيم بما يناسبهم مثلاً.

### ٣- الحفاظ على استمرارية العلاقة:

## اقرأ في العدد القادم

الوساطة كآلية لحلّ

الخلافات

\*\*\*

لقاء مع الدكتور أمين

حدّاد، محافظ سلطة النقد

\*\*\*

مشروع قانون الإنترنت

\*\*\*

التأجير التمويلي

\*\*\*

تعريفات: الأوراق التجارية

\*\*\*



صورة ندوة التحكيم الهندسي في غزة

## أخبار من القطاع الخاص

### شركتا (TSG) ومسار لتنفيذ

### مشروع إعادة هيكلة وزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة

### مازن سنقرط رئيساً للاتحاد العام

### للصناعات الفلسطينية

في الانتخابات الأخيرة لمجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، تم انتخاب السيد مازن سنقرط رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد. من الجدير بالذكر أن السيد طلال ناصر الدين كان يشغل هذا المنصب حتى الانتخابات الأخيرة.

### بشارة دباح مديراً إقليمياً لبنك القاهرة - عمان

تم تعيين السيد بشارة دباح مديراً إقليمياً لبنك القاهرة عمان. من الجدير بالذكر أن السيد دباح كان القائم بأعمال المدير العام في البنك العربي الفلسطيني للاستثمار.

تم التعاقد من قبل وزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة مع شركة (TSG) وشركة مسار للاستشارات؛ وذلك لتنفيذ مشروع إعادة الهيكلة الإدارية للوزارة، في إطار الخطة العامة للإصلاح الإداري، خاصة بعد دمج وزارة الصناعة مع وزارة الاقتصاد والتجارة.

تهدف هذه الإجراءات إلى رفع أداء الوزارة ووضع الأطر الصحيحة والمهام والمسؤوليات والعلاقات ما بين الإدارات، وتنظيم طريقة انسياب المعلومات بين مختلف مكاتب الوزارة، خاصة ما بين الضفة و غزة.

## تعريفات

### الدستور

إصدارها؛ وذلك لتوضيح وتنظيم تفاصيل تطبيق قواعد القانون.

### التعليمات:

هي مجموعة من القواعد القانونية الفرعية الصادرة عن السلطة التنفيذية، أو الوزارة المعنية؛ لبيان كيفية تطبيق القانون، والأنظمة المرعية في الدولة والخاصة بتلك الوزارة. قد تكون هذه التعليمات مثل: تعليمات الدوام الرسمي من ٨ صباحاً وحتى الثانية مثلاً. ويترتب عليها التزام المخاطبين بها؛ من الموظفين والمواطنين، الذين تتعلق ببعض مصالحهم بهذه التعليمات.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك تدرجاً في قوة وسمو هذه التشريعات. فالدستور هو أسماها؛ ولذلك لا يجوز للقانون أن يتعارض في أحكامه ونصوصه مع الدستور. وكذلك لا يجوز للنظام أن يخالف القانون، ولا يمكن للتعليمات أن تخالف النظام الذي تستند إليه.

### القانون:

هو التشريع الأساسي للدولة، ومجموعة القواعد التي تبين شكلها ونظام الحكم فيها. يبين الدستور كيفية توزيع السلطات الثلاث في الدولة: التشريعية، والقضائية والتنفيذية، وكذلك علاقة هذه السلطات بعضها مع بعض. كما يبين الدستور حقوق وواجبات الدولة تجاه المواطنين، وحقوق وواجبات المواطنين تجاه الدولة.

### النظام أو اللائحة:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم وتنظم السلوك والروابط بين الأفراد في المجتمع. تحمل السلطة العامة الأفراد على احترام هذه القواعد، مع إمكانية استعمالها للقوة في سبيل ذلك؛ حين الضرورة. وأمثلة ذلك قانون العمل، وقانون التجارة، وقانون تنظيم مهنة الصرافة.

مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم نشاط مرفق من مرفق الدولة العامة، وتصدر عن مجلس الوزراء، أو الوزارة المختصة بالنشاط، أو الهيئة التي تملك حق

## في حديث خاص بنشرة «نُكَيْهِ»:

# الوزير فياض يدعو إلى ضرورة إضافة شرط التحكيم ضمن كافة اتفاقات الشراكة والمعاملات التجارية والمالية

دعا الدكتور سلام فياض، وزير المالية، إلى تضمين شرط التحكيم في عقود الشراكة والمعاملات التجارية والمالية، المبرمة بين الأطراف المتعاقدة؛ كضمان فعلي للحفاظ على حقوق المتعاقدين، والتوصل لحلول مرضية في حالة نشوب الخلافات بين الأطراف.

وقال فياض في حديث خاص بنشرة «نُكَيْهِ»: تنص الكثير من الاتفاقات على مبدأ اللجوء للتحكيم. وعند خلو بعضها من هذا المبدأ، فإنّ هناك ضرورة للاحتكام واللجوء إلى رأي محايد، لفضّ النزاعات والخلافات بين جهتين متعاقدين، وكذلك منحهما فرصة لتسوية خلافاتهما المالية والتجارية وفق آليات عملية تضمن سرعة التوصل لحلول مرضية. فاللجوء للتحكيم بشكل خاص، ولبقيّة

تنص الكثير من الاتفاقات على مبدأ اللجوء للتحكيم. وعند خلو بعضها من هذا المبدأ، فإنّ هناك ضرورة للاحتكام واللجوء إلى رأي محايد، لفضّ النزاعات والخلافات بين جهتين متعاقدين، وكذلك منحهما فرصة لتسوية خلافاتهما المالية والتجارية وفق آليات عملية تضمن سرعة التوصل لحلول مرضية. فاللجوء للتحكيم بشكل خاص، ولبقيّة

تنص الكثير من الاتفاقات على مبدأ اللجوء للتحكيم. وعند خلو بعضها من هذا المبدأ، فإنّ هناك ضرورة للاحتكام واللجوء إلى رأي محايد، لفضّ النزاعات والخلافات بين جهتين متعاقدين، وكذلك منحهما فرصة لتسوية خلافاتهما المالية والتجارية وفق آليات عملية تضمن سرعة التوصل لحلول مرضية. فاللجوء للتحكيم بشكل خاص، ولبقيّة

تنص الكثير من الاتفاقات على مبدأ اللجوء للتحكيم. وعند خلو بعضها من هذا المبدأ، فإنّ هناك ضرورة للاحتكام واللجوء إلى رأي محايد، لفضّ النزاعات والخلافات بين جهتين متعاقدين، وكذلك منحهما فرصة لتسوية خلافاتهما المالية والتجارية وفق آليات عملية تضمن سرعة التوصل لحلول مرضية. فاللجوء للتحكيم بشكل خاص، ولبقيّة

تنص الكثير من الاتفاقات على مبدأ اللجوء للتحكيم. وعند خلو بعضها من هذا المبدأ، فإنّ هناك ضرورة للاحتكام واللجوء إلى رأي محايد، لفضّ النزاعات والخلافات بين جهتين متعاقدين، وكذلك منحهما فرصة لتسوية خلافاتهما المالية والتجارية وفق آليات عملية تضمن سرعة التوصل لحلول مرضية. فاللجوء للتحكيم بشكل خاص، ولبقيّة

تنص الكثير من الاتفاقات على مبدأ اللجوء للتحكيم. وعند خلو بعضها من هذا المبدأ، فإنّ هناك ضرورة للاحتكام واللجوء إلى رأي محايد، لفضّ النزاعات والخلافات بين جهتين متعاقدين، وكذلك منحهما فرصة لتسوية خلافاتهما المالية والتجارية وفق آليات عملية تضمن سرعة التوصل لحلول مرضية. فاللجوء للتحكيم بشكل خاص، ولبقيّة

تنص الكثير من الاتفاقات على مبدأ اللجوء للتحكيم. وعند خلو بعضها من هذا المبدأ، فإنّ هناك ضرورة للاحتكام واللجوء إلى رأي محايد، لفضّ النزاعات والخلافات بين جهتين متعاقدين، وكذلك منحهما فرصة لتسوية خلافاتهما المالية والتجارية وفق آليات عملية تضمن سرعة التوصل لحلول مرضية. فاللجوء للتحكيم بشكل خاص، ولبقيّة

تنص الكثير من الاتفاقات على مبدأ اللجوء للتحكيم. وعند خلو بعضها من هذا المبدأ، فإنّ هناك ضرورة للاحتكام واللجوء إلى رأي محايد، لفضّ النزاعات والخلافات بين جهتين متعاقدين، وكذلك منحهما فرصة لتسوية خلافاتهما المالية والتجارية وفق آليات عملية تضمن سرعة التوصل لحلول مرضية. فاللجوء للتحكيم بشكل خاص، ولبقيّة

تنص الكثير من الاتفاقات على مبدأ اللجوء للتحكيم. وعند خلو بعضها من هذا المبدأ، فإنّ هناك ضرورة للاحتكام واللجوء إلى رأي محايد، لفضّ النزاعات والخلافات بين جهتين متعاقدين، وكذلك منحهما فرصة لتسوية خلافاتهما المالية والتجارية وفق آليات عملية تضمن سرعة التوصل لحلول مرضية. فاللجوء للتحكيم بشكل خاص، ولبقيّة

تنص الكثير من الاتفاقات على مبدأ اللجوء للتحكيم. وعند خلو بعضها من هذا المبدأ، فإنّ هناك ضرورة للاحتكام واللجوء إلى رأي محايد، لفضّ النزاعات والخلافات بين جهتين متعاقدين، وكذلك منحهما فرصة لتسوية خلافاتهما المالية والتجارية وفق آليات عملية تضمن سرعة التوصل لحلول مرضية. فاللجوء للتحكيم بشكل خاص، ولبقيّة

وفق أسس التحكيم الحديثة المعمول بها في العديد من الدول المتقدمة. وكذلك بما يتلاءم وخصوصية الوضع الفلسطيني؛ التي تتطلب مواجهة التحديات الراهنة، والتغلب عليها، في سبيل مواصلة الحياة العملية للشعب الفلسطيني.

كما وأكد على الدور الإيجابي الذي تضطلع به مراكز التحكيم على صعيد تذليل العقبات التي تواجه الشركات والمرتبطين بمعاملات مالية؛ سواءً على المستوى المحلي أو الخارجي.

وكذلك الزايا التي توفرها مراكز التحكيم على مستوى تمتعها بثقة المحتكمين لديها، وكجهة محايدة تسعى لإرساء وتعزيز التفاهم بين أطراف الخلاف؛ لافتاً النظر إلى ما شكّله

كلّ من التحكيم والوساطة من أهميّة؛ كونها نظم اتبعت منذ قديم الزمان، وأدرجت ضمن عادات وتقاليدها المجتمعات المختلفة.

وكذلك الزايا التي توفرها مراكز التحكيم على مستوى تمتعها بثقة المحتكمين لديها، وكجهة محايدة تسعى لإرساء وتعزيز التفاهم بين أطراف الخلاف؛ لافتاً النظر إلى ما شكّله

كلّ من التحكيم والوساطة من أهميّة؛ كونها نظم اتبعت منذ قديم الزمان، وأدرجت ضمن عادات وتقاليدها المجتمعات المختلفة.

كلّ من التحكيم والوساطة من أهميّة؛ كونها نظم اتبعت منذ قديم الزمان، وأدرجت ضمن عادات وتقاليدها المجتمعات المختلفة.

كلّ من التحكيم والوساطة من أهميّة؛ كونها نظم اتبعت منذ قديم الزمان، وأدرجت ضمن عادات وتقاليدها المجتمعات المختلفة.

كلّ من التحكيم والوساطة من أهميّة؛ كونها نظم اتبعت منذ قديم الزمان، وأدرجت ضمن عادات وتقاليدها المجتمعات المختلفة.

كلّ من التحكيم والوساطة من أهميّة؛ كونها نظم اتبعت منذ قديم الزمان، وأدرجت ضمن عادات وتقاليدها المجتمعات المختلفة.

كلّ من التحكيم والوساطة من أهميّة؛ كونها نظم اتبعت منذ قديم الزمان، وأدرجت ضمن عادات وتقاليدها المجتمعات المختلفة.

كلّ من التحكيم والوساطة من أهميّة؛ كونها نظم اتبعت منذ قديم الزمان، وأدرجت ضمن عادات وتقاليدها المجتمعات المختلفة.

كلّ من التحكيم والوساطة من أهميّة؛ كونها نظم اتبعت منذ قديم الزمان، وأدرجت ضمن عادات وتقاليدها المجتمعات المختلفة.

## تشريعات

### مشروع قانون المبادلات والتجارة الالكترونية

يعالج المشروع مجالاً حديثاً، ما زال في طور التطور والنشوء في فلسطين، ويأتي التنظيم التشريعي لهذا الموضوع كخطوة لواكبة التطور العالمي في هذا المجال.

يتحدث المشروع عن المبادلات والتجارة الالكترونية، بحيث يفصل معنى وكيفية المحافظة على سرية رسالة البيانات الإلكترونية، وقيمتها ما بين المرسل والمرسل إليه، ويمنح جهات معيّنة أحقيّة إصدار شهادة مصادقة إلكترونية لتسهيل التعامل بعلاقات تجارية دولية إلكترونية.

يرتبط موضوع المبادلات والتجارة الالكترونية بشكلٍ وطيد بقطاع الاتصالات، ورغم هذا، جاء المشروع خلّوً من تنظيم هذه الصلة.

ولم يعرّف المشروع الخدمات ذات القيمة المضافة، رغم ذكرها في المادة السادسة منه، ويقترح إدراج تعريف لها بحيث لا يختلط مفهوم الخدمات، ذات القيمة المضافة، مع المفهوم الضريبي للكلمة.

كما جاءت أجزاء كثيرة من المشروع بمفهوم بيروقراطي يبعد عن الواقع الذي تحتاجه المعاملات التجارية. فالمشروع مثلاً شكّل هيئة عامة للمصادقة على التوقيعات الالكترونية، وخولتها صلاحيات السلطة دون ضوابط تحكمها. وتتشكل هذه الهيئة بقرار من رئيس السلطة، رغم أنّ

نشاط الهيئة يتعلّق بقطاعي التجارة والاتصالات، وبالتالي كان من الأولى تشكيل الهيئة من مجلس الوزراء، على غرار هيئة تشجيع الاستثمار.

وخول مشروع القانون الهيئة صلاحيات مهمة مثل منح التراخيص لمزاولة نشاط مزوّد الإنترنت في فلسطين، والمصادقة على التوقيعات الإلكترونية وذلك دون إيضاح الأسس الموضوعيّة التي تمنح أو ترفض بموجبها هذه التراخيص.

نصّ مشروع القانون على عضوية المدير في مجلس الإدارة، كنانب رئيس للمجلس، وهو خطأ تنظيمي نرى عدم جوازه لأسباب كثيرة.

كما يُعيّن المدير دون شروط لتعيينه، ومن غير الواضح ما هي المعايير والشروط التي سيصار تعيينه بناءً عليها. ويجوز للمدير تفويض مدير، أو مدراء، ليقوموا بممارسة اختصاصه، ونرى ضرورة ضبط التفويض، وتقييده

في حالات وصلاحيات معيّنة. فالتفويض استثناء لا يجوز التوسع فيه. ونظّم مشروع القانون شروط مزاولة مهنة المزوّد بشروط فيها الكثير من الإجحاف، وتنافي الواقع الفلسطيني. فقد اشترطت المسودة بدايةً أن يكون المزوّد فلسطيني الجنسية، مخالفةً بذلك تشريعات أخرى تسمح، للمقيمين إقامة دائمة في فلسطين، بالعمل التجاري. وقد خالفت أيضاً

قواعد وشروط الاستثمار الواردة في قانون تشجيع الاستثمار. ويحول الشرط الثاني، وهو أن يكون المزوّد مقيماً في فلسطين، دون قيام الفلسطينيين في الشتات من الاستثمار في بلدهم. وهناك شرط ثالث

يمنع المزوّد من مزاولة مهنة أخرى، وآخر يتطلّب حصول المزوّد على درجة الدكتوراة في الهندسة المعلوماتيّة، ممّا يعني أنّ المهنة ستكون حكراً على عدد محدود. والحقيقة أنّ هذه الشروط أبعد ما تكون عن محاولة جذب رأس المال للاقتصاد المحليّ.

قلّمنا بعض الملاحظات على هذا المشروع، وما زالت بعض الملاحظات الأخرى قيد الدراسة والصياغة، أملين أن تسهم هذه القراءة في الوصول لمستوى عالٍ ورفيع من الصياغة التشريعيّة، تتناسب مع أهميّة موضوع هذا المشروع.

## التحكيم في المجال الهندسي

الهندسة مهنة الجمال والفنّ والحضارة، مهنة تتعلّق بها حياة وأعمال جموع بني البشر. ونظراً لكونها ترتبط بأكثر من طرف، ويشترك في تنفيذ أعمالها ويتأثر بها العديد من الجهات، فهي لا تكاد تخلو من الخلافات بين المهندسين، والمقاولين، والشركات، والمواطنين؛

لما يقوم به المهندسون والشركات الهندسيّة من أعمال في شتى المجالات. قد تنشأ الخلافات الهندسية عن المقاول، المالك، المهندس الاستشاري، أو المقاول الفرعي لعدة أسباب؛ منها ما ينتج عن المواد؛ كنقصها، أو تلفها، أو تغيير نوعها، أو العمال؛ لعدم مهارتهم، أو قلة انتاجيّتهم، أو خلافاتهم العمالية. كما قد تكون عدم صلاحية

المعدات المستعملة، أو عدم توفرها في الوقت اللازم سبباً للخلاف. بالإضافة إلى ما تسببه المشاكل المالية من تأخير الدفعات، أو غلاء الأسعار، وتغيير التصميمات، بالإضافة إلى بطء بعض الإجراءات الحكوميّة؛ كالرخص والتصاريح، ودور الظروف السياسيّة كالإغلاقات والحوادث، أو الطبيعيّة؛ كالمطر أو الحرّ الشديدين، في التأخّر في التنفيذ، أو

التسليم؛ مما يسبب الخلافات. ولأننا في عصر التكنولوجيا والسرعة، وما يصاغ من عقود لتنفيذ مشروعات الإنشاءات وغيرها، فإنّ آليات تنفيذ العقد، وزمنه، لها دورٌ كبير في اعتبارات الأطراف. وكذلك مطابقة العمل الهندسي للمقاييس الهندسية هو أمرٌ في غاية الأهمية، ويسبب العديد من

الإشكالات. ونظر أيّ خلاف هندسي عبر القضاء العاديّ، وما يتطلّبه ذلك من وقت، يؤخّر إنجاز المشروعات. مما يفقد الشركات والمهندسين العنصر الجوهرى اللازم لهم؛ ألا وهو إنجاز العمل وتحقيق الربح، والحفاظ على علاقات تجارية حسنة.

بالمقابل، فإنّ إحالة الخلاف الهندسي إلى التحكيم تميّز بالسرعة في بتّ النزاع، وحصر التكاليف، واستمرار العلاقات الحسنة بين الأطراف. كما وأنّ هيئة التحكيم، في الخلاف الهندسي، غالباً ما تكون متخصصة بنظر النزاع؛ مما يوفر الخبرة الفنيّة اللازمة للتحكيم، إضافةً إلى ضمان سلامة الإجراءات والقرار الصادر.

وقد يكون المهندس محكماً أو جزءاً من هيئة التحكيم، أو خبيراً، يستعان به في المعاينة. ونظراً لأهميّة هذا الدور، وأهمية تقرير معاينة المهندس الخبير، في حسم هذه الخلافات، يترتّب على المهندس هنا عدة التزامات تجاه هذا النزاع.

فعلى المهندس المحكّم، أو الخبير، المحافظة دائماً على الثقة بينه وبين أطراف النزاع، والتمييز بين مصالح الطرف الذي اختاره من جهة، ومهنة التحكيم من أخرى. كذلك من واجب المهندس الخبير تحديد خطأ المهندس الاستشاري، أو التنفيذي - في حال وجوده - بمهنيّة عالية، وأن يتجاهل الزمالة بينه وبين تلك الأطراف. ويكون مرجع المهندس في ذلك

قواعد المهنة، المحليّة والدوليّة، كما وعليه الاستعانة بكافة الشهود، حتّى لو كانوا شهود خصم الطرف الذي قام بتعيينه، فهدفه الوصول للعدالة، دون انحياز لأحد من الأطراف. وبشكل خاص تلزم هيئة التحكيم الهندسيّة، عند المعاينة الميدانيّة، بالآتي:

١- تعيين هيئة التحكيم الهندسية الموقع مجتمعة.

٢- يجوز لها أن تنتدب محكماً من بين أعضائها لإجراء المعاينة.

٣- إخطار الخصمين بمواعيد المعاينة بشكل قانوني.

٤- التأكد من وجود الخصمين قبل المعاينة.

٥- إذا لم يحضر أحد الخصمين، رغم صحة تليغ، تجري المعاينة كأنّه موجود.

٦- فتح محضر للمعاينة لتسجيل وقائع المعاينة.

٧- تدوين ملاحظات الخصمين في محضر المعاينة.